دستور واحد لبلد واحد

كيف ستستفيد جامو وكشمير و لاداخ؟

خلال الأسابيع الأخيرة ، تم اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بجامو وكشمير، حيث تم إلغاء المادتين 370 و 35 (أ) أو تعديلهما بشكل كبير، وتم كذلك إجراء تغييرات مهمة أخرى. السؤال هو: كيف ستفيد هذه التغييرات الرجل العادي؟ وما هي المزايا التي ستعود على المنطقة جراء هذه القرارات؟

المادتان 370 و 35 (أ) هي السبب وراء تخلف جامو وكشمير

لقد كانت ولاية جامو وكشمير على مدى سنوات عديدة في الماضي ضحية الدعاية المعادية للقومية، والتي تحض على القيام بأعمال إرهابية ضد المواطنين الأبرياء. وكانت المادتان 370 و 35 (أ) أدوات مفيدة للعناصر المؤذِّية لاستغلالها لإثارة النزعة الانفصالية والحض على الإرهاب. أبقت هاتان المادتان الولاية معزولة وبعيدة عن عمليات التنمية في البلاد لفترة طويلة. لم يستفد من الوضع الخاص الممنوح للولاية سوى فئة قليلة للغاية على سبيل المثال قادة حزب "مؤتمر حريات جميع الأطراف" والعاملين لحسابهم. وعلى الرغم من تخصيص أموال ضخمة للولاية، كان هناك تحسن محدود للغاية في أوضاع الفقراء والفئات المهمشة. وبنفس الطريقة نجد أنه على الرغم من أن البرلمان الهندي أقر عدداً من القوانين التقدمية لصالح أبناء الشعب الهندي ورفاههم ، إلا أن معظم تلك القوانين لم يكن في الإمكان تطبيقها على جامو وكشمير، مما كان يحرم سكان جامو وكشمير من المزايا التي تتوفر لباقي مواطني الهند الآخرين.

كيف سيكون التغيير الآن؟ كيف سيؤدي هذا التغيير إلى نهاية الفقر وتعزيز التنمية والنمو؟

فيما يلي نستعرض بعض السبل، التي ستمضي بها قاطرة التطور والتقدم للوصول إلى عامة الشعب في الولاية. سيقوم المستثمرون بضخ رؤوس الأموال والموارد، ومن ثم سيتم إرساء صناعات وخدمات، وستتزايد فرص العمل ، وعدد المعاهد التعليمية الكبرى، وسوف ينمو القطاع الصحي ، ويتحول القطاع الزراعي ، سيشهد قطاع التصنيع القائم على المنتجات الزراعية قفزة كبيرة للأمام. وسيتم تطبيق كافة البنود والقوانين المتعلقة بالنواحي الإيكولوجية والبيئية، ومن ثم سيتم الحفاظ على الجمال الطبيعي. وستصبح الآن كافة الحقوق الأساسية، التي يتمتع بها المواطنون في بقية أنحاء الهند، متاحة لسكان جامو وكشمير ولاداخ.

فجر جديد للشباب ...تكافؤ الفرص للجميع

- بينما يدرس أطفال الانفصاليين والسياسيين في لندن، ونيويورك وسنغافورة وغيرها من المدن الكبرى في العالم ، تم حرمان أطفال الفقراء في جامو وكشمير من وجود منشأة تعليمية لائقة لهم.
- الآن سيبزغ فجر جديد في كشمير يضمن المساواة والفرص للجميع
- سيكون هناك تحسن كبير في المرافق التعليمية للجميع، ولاسيما أطفال الفقراء.
- سيكون تركيز الحكومة مُنصباً على التعليم والتصنيع وتعزيز السياحة

مؤسسات بانشايات راج (مجالس القرى)

- كان إنشاء مؤسسات حكم ذاتي محلية أمرا خطاء وكانت الأمور تسير وفقا لرغبات حكومة الولاية.
- لفترات طويلة ، لم تجر أي انتخابات لبانشايات أو مجالس القرى.
- أصبح التعديل الدستوري الثالث والسبعين ساري المفعول ومطبق في الولاية.
- تم منح الوضع الدستوري للحكومات الذاتية المحلية في المناطق الريفية والحضرية.
- جميع الأحكام المتعلقة بانشايات (مجالس القرى) والحكومات الذاتية المحلية ستكون قابلة للتطبيق بشكل كامل.
- سوف تحصل الآن مجالس القرى أو البانشايات على تمويل مباشر، ومن ثم سيقرر الناس أولوياتهم التنموية بأنفسهم.
- وسيؤدي هذا الأمر إلى تعزيز الديمقراطية على المستوى عامة الشعب.

الشفافية و المسائلة و مراقبة الفساد

- أدت مسألة نقص القوانين القوية إلى وجود الفساد وضعف عملية المساءلة
- ونتيجة لذلك، لم يصل التمويل إلى مستحقيه من الفقراء بصورة مباشرة.
- على الرغم من الإنفاق الهائل، لم يكن هناك تأثير يذكر على أرض الواقع.
- أصبحت الآن جميع القوانين على مستوى الحكومة المركزية والمتعلقة بمكافحة الفساد مطبقة في الولاية، بما في ذلك قانون الإبلاغ عن المخالفين من نفس المنظومة الإدارية الواحدة.
- الرقابة من قبل جميع الوكالات المركزية والهيئات الرقابية ستضمن الحد من الفساد.
- زيادة معدلات الشفافية والمساءلة.
- سوف تصل الأموال المخصصة للأشخاص إلى المستفيدين الحقيقيين.
- سيتم السيطرة على الفساد

سيتم الآن تطبيق 106 من القوانين التي تهتم بأمور الناس و 9 من التعديلات الدستورية التي تم إدخالها على الدستور الهندي في الولاية

- كان تطبيق القوانين المركزية في وقت سابق على جامو وكشمير محدوداً
- لا يمكن تطبيق أي قانون تتخذه الحكومة المركزية على جامو وكشمير إلا من خلال إجراءات خاصة.

- ونتيجة لذلك ، لا يمكن تطبيق العديد من القوانين على جامو وكشمير، مما يحرم السكان المحليين من فوائد هذه التشريعات
- سيتم الآن تطبيق الكثير من القوانين التقدمية في الولاية مثل: قانون الحق في التعليم ، وقانون صون ورفاه الآباء وكبار السن لعام 2001، وقانون اللجنة الوطنية للأقليات، وقانون رعاية النساء، والأطفال ، والمعاقين.
- سيتم تطبيق هذه القوانين لمساعدة الفئات المستضعفة من سكان الولاية.

حكومة جامو وكشمير